الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا
مقارنة ببعض الدول العربية

محمد عبد الرحيم بن حمادي
أستاذ في جامعة انواكشوط،
ورئيس الجمعية الموريتانية للتعاضد.
ouldhamadi@maktoob.com.

تعريف البطالة

لقد عرّفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها هي حالة الفرد القادر على العمل، ويرغب فيه، ويبحث عن فرصة العمل المطلوبة، وليس له مورد رزق.

مدخل إلى البطالة

البطالة، تلك المشكلة التي تبحث دائماً عن حل في كل أرجاء العالم، حيث تكاد لا تخلو دولة منها، وإن تباينت بينها معدلات البطالة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠٣ نحو ٥,٩ بالمئة، بينما سجل معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي خلال العام ٢٠٠٤ نحو ٩,٨ بالمئة، واستقر معدل البطالة العالمية في العام ٢٠٠٥ عند ٦,٣ بالمئة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو ١٩١,٨ مليوناً، بزيادة قدرها ٢,٢ مليون شخص عن العام ٢٠٠٤، وسجلت أمريكا اللاتينية أكبر نسبة زيادة لتبلغ نحو ٧,٧ بالمئة، وفي الدول المتقدمة تراجعت من ٧,١ بالمئة في العام ٢٠٠٤، إلى ٦,٧ بالمئة في العام ٢٠٠٥ في حين لم يطرأ تغير يذكر على المعدل العام للبطالة في آسيا ودول الاتحاد السوفياتي، حيث وصلت نسبتها إلى ٩,٧ بالمئة عام ٢٠٠٥، مقابل ٩,٥ بالمئة عام ٢٠٠٤.

وأشارت دراسة صادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إلى أن حجم البطالة في البلاد العربية يتراوح بين ١٠ و١٥ مليون نسمة، والعدد نفسه أشار إليه **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، الذي حدد معدل البطالة بـ ١٥ بالمئة. وأبرزت الدراسة أن حجم العمالة العربية وصل إلى ١١١,٧ مليون عامل في السنة نفسها، في الوقت الذي وصل فيه عدد سكان الوطن العربي إلى ٣٠٩ ملايين نسمة. هذا وقد حذرت الأمم المتحدة من ارتفاع البطالة حول العالم، إلى معدلات قياسية بلغت حوالى ١٨٦ مليون عاطل، وأشار التقرير الذي أعدته منظمة العمل الدولية، إلى العديد من العوامل التي لعبت دوراً مؤثراً في ارتفاع مؤشرات البطالة إلى ٦,٢ بالمئة من إجمالي القوة العاملة في العالم.

وشدد التقرير على أهمية خلق حوالى ٨ ملايين وظيفة جديدة خلال الـ ١٢ عاماً المقبلة، في دول جنوب الصحراء الأفريقية، حيث تبلغ معلادت البطالة ١٠,٩ بالمئة، وإلا فإن الأهداف التي وضعتها قمة الألفية عام ٢٠٠٠، بتخفيض نسبة السكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، لن تتحقق.

كما أكد المشاركون في المنتدى الاستراتيجي العربي الذي عقد في دبي، أن على صناع القرار في الوطن العربي التخطيط لتوفير حوالى ١٠٠ مليون فرصة عمل بحلول سنة ٢٠٢٠، في الوقت الذي تزيد فيه نسبة الأيدي العاملة الوافدة في بعض الدولة العربية على ٦٢ بالمئة.

وللتذكير، فإن سِن النشاط التي حددتها منظمة العمل الدولية للمجموعة الديمغرافية للأفراد بين ١٥ و٦٤ سنة كحد أدنى وحد أعلى، غير موحدة، ولا معتمدة في االبلدان العربية. ففي موريتانيا على سبيل المثال، تصل هذه السن إلى ١٠ سنوات.

أولاً: أسباب البطالة في الوطن العربي

يمكن أن أنظر إلى الأسباب من شقين: شق إسلامي تقليدي، وشق آخر عصري.

١ ـ النظرة الإسلامية إلى البطالة

قال تعالى ﴿**نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً**﴾[١].

وقال رسول الله (ﷺ) «لأن يأخذ أحدكم فأساً فيحطه على ظهره، خير له من أن يسأل النسا أعطوه أو منعوه».

ينظر أصحاب الاتجاه الإسلامي إلى البطالة بأنها ليست هي العجز، بل هي العجز عن العمل، مع القدرة البدنية عليه، وهي بطالة الفكر وضعف الهمة، وهي النظرة الطامعة الجشعة إلى ثريا الثراء، فلا يحلم بنيلها بين عشية وضحاها، ومن قنع بقوته اليومي فلا يعرف البطالة طعماً، وليس لها نزل في منزله. ويؤكد أصحاب هذه المدارس أن الرزق مضمون مكفول مقسوم للعبد وهو في رحم أمه، وأن الأعمال المتاحة جميعها يمكن كسب الرزق منها.

٢ ـ النظرة العصرية للبطالة

يرجع معظم أصحاب هذا الفكر البطالة إلى تدني مستوى التعليم، حيث أصبح التعليم في معظم البلدان العربية يعتمد على الجانب النظري أكثر من التطبيقي، وكذلك قلة المشروعات الصغيرة، وإلى سوء توزيع الثروات بين شعوب المنطقة العربية؛ بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، حيث قالوا إن العولمة تزيد من أزمة البطالة في الوطن العربي، وإخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وكذلك غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وإخفاق برامج التصحيح الاقتصادي، واستنزاف معظم الموارد العربية، كلها عوامل تزيد من البطالة.

ثانياً: أزمة البطالة في موريتانيا

لقد أصبح اليوم من الثابت بصورة متزايدة، أن إيجاد وظائف مدرة لمداخيل مجزية، هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر، من خلال خلق أنماط وجود تندرج ضمن منظور التنمية البشرية، كما يفسر ذلك أيضاً الأولوية الممنوحة في كل مكان تقريباً، خلال السنوات الأخيرة، لترقية العمالة في إطار سياسات التنمية في العديد من البلدان، ولا شك في أن تأخر الوعي بأهمية العمالة قد ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في البلدان النامية، وعلى الخصوص في الوطن العربي ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الزخرف،» الآية ٣٢.

١ ـ معالجة الازمة، ومعدلات البطالة

قامت الحكومة في موريتانيا منذ بضع سنوات ببعض الأنشطة، بغية إيجاد فرص عمل لمواجهة الزيادة السريعة في أعداد العاطلين عن العمل، نتيجة لتزايد أعداد حملة الشهادات وتدمير أساس الاقتصاد الريفي الذي كان يشغل قسماً كبيراً من الباحثين عن العمل اليوم (اليد العاملة). فقد سعت السلطات الموريتانية العمومية، منذ التسعينيات، إلى تبني ترقية العمالة باعتبارها خياراً تنموياً للبلاد، قبل أن تجعل منها محوراً رئيساً من محاور الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، والذي يجري تنفيذه منذ العام ٢٠٠١.

وقد رصدت الدولة الموريتانية، متمثلة في وزارة التشغيل والدمج والتكوين المهني في موريتانيا، ١,١١٧ مليار أوقية لمواجهة البطالة والنهوض بالتكوين التقني والمهني في البلاد؛ خصوصاً، وباعتراف الحكومة نفسها، أن البطالة تراوحت ما بين ٢٨,٩ بالمئة عام ٢٠٠٤، و٣١,٥ بالمئة عام ٢٠٠٦.

ولقد تجسدت التحولات الناتجة من الجفاف وما لازمه من تصحر، في خفض وحتى اختفاء العديد من الأنشطة التي كانت تقدم وظائف، وبالتالي وسائل البقاء لسكان الريف الناشطين، ونشأ عن هذه الوضعية ظهور وانتشار البطالة بشكل سريع، ومن ثم نزوح السكان، خصوصاً الفئات العمرية الناشطة، إلى المراكز الحضرية، لا سيما نواكشوط وانواذيب (العاصمة السياسية والاقتصادية).

الجدول الرقم (١)

إحصاءات العمال الموريتانيين لسنوات مختلفة

السنوات	مجموع السكان الناشطين	النسبة المئوية		مجموع العاطلين	النسبة المئوية	
		الإناث	الذكور		الإناث	الذكور
١٩٧٧	٢٩٤٥٢٣	٢٣,٩	٧٦,١	٤١٦٤٣	-	-
١٩٨٨	٥٨٠٩٨١	٢٨,٢	٧١,٨	١٥١١٥٥	٣٨,٩	٦١,٢
٢٠٠٠	٧٦٧٥٣٢	٣٦,٤	٦٣,٦	١٤٣٨٦٤	-	-
٢٠٠٥	٧٨٨٤١٨	٣٧,١	٦٢,٩	-	-	-

٢ ـ معدلات البطالة

يضاف إلى هذه الوضعية كون القطاع العام، الذي كان المصدر الرئيسي للوظائف، لا سيما لصالح حملة الشهادات، لم يعد قادراً على إيجاب وظائف بأعداد كبيرة، اعتباراً من سنة ١٩٨٥، بحكم سياسة الإصلاح الهيكلي التي أخضعت لها البلاد في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي؛ وهكذا، فقد تقلصت إمكانيات إيجاد الوظائف، في شكل أدى إلى ارتفاع سريع في معدل البطالة، وفي أعداد الباحثين عن العمل، بمؤهل أو دون مؤهل.

وبحسب آخر إحصاء أجرته الحكومة الموريتانية لعام ٢٠٠٠، بلغت نسبة السكان العاملين ٥٩,٤ بالمئة، منهم ٧٨,٦ بالمئة من الذكور، مقابل ٤٤,٧ بالمئة من الإناث؛ ومعظمهم من الفئة العمرية ١٥ ـ ٥٠ سنة. كما أن هذه النسبة أعلى لدى الفقراء، حيث تمثل (٦٥,٣ بالمئة)، ويمثل العمال المستقلون أكثرية العاملين (٥٦,٣ بالمئة)، يليهم عمال المنازل (١٣,٢ بالمئة)، ثم الأجراء (١٦,٩ بالمئة). وتشكل الزراعة والتنمية في الوسط الريفي النشاطات الأكثر انتشاراً بنسبة ٤٩,٤ بالمئة، وتأتي الإدارة العمومية في الرتبة الثانية بنسبة ١٧,٦ بالمئة، ثم التجارة ١٣ بالمئة؛ أما القطاعات المعتبرة حيوية، كالصيد والمعادن والبناء، فلا تساهم بشكل فعال في خلق فرص عمل، فنسبة العاملين في كل من القطاعات الثلاثة المذكورة هي على التوالي ١,٥ بالمئة، و٠,٦ بالمئة، و١,٩ بالمئة؛ ولا تمثل عمالة النسوة سوى ٢٨,٣ بالمئة من مجموع السكان الناشطين، في حين نجد أن المعدل العام للعمالة المسجلة سنة ٢٠٠٠ هو ٤٦ بالمئة.

أما معدل البطالة، الذي يعبر عنه عدد العاطلين عن العمل سنوياً إلى مجموع الناشطين فعلياً، فقد بلغ، بحسب تقديرات عام ٢٠٠٦، ٣٠,٨ بالمئة، مقابل ٢٨,٩ بالمئة عام ٢٠٠٠، موزعة كما يلي: ٣٣,٩ بالمئة عند النساء، مقابل ٢٥,٧ بالمئة عند الرجال. كما بلغت نسبة البطالة عند فئة الشباب أقل من ٣٠ سنة ٧٠,٤ بالمئة، ومن الفئة بين ١٥ و٢٤ عاماً ٣٠,٤ بالمئة، في حين وصلت البطالة بين النساء المنتجات إلى ٢٧,٤ بالمئة لعام ٢٠٠٤؛ وهذا يعني أن بين كل أربعة أفراد منتجين، أي ناشطين، نجد واحداً عاطلاً عن العمل.

الجدول رقم (٢)

توزيع الشغل بحسب القطاعات في موريتانيا سنة ٢٠٠٣

القطاع	النسبة المئوية
الزراعة	٣٥,١
الرعي	١٠,٥
الصيد	١,٩
الصناعة	٥,٦
النقل والمواصلات	٥,١
التجارة والأعمال الحرة	١٦,٨
الإدارة والمصالح	٨,٢
البنوك والتأمين	٥,٦
قطاعات أخرى	١١,٢

وتفتقر الغالبية العظمى من الباحثين عن عمل إلى أي تعليم، كما يتألف معظمهم من الأميين بنسبة ٦٣ بالمئة، والمطرودين من النظام التربوي، أو دون شهادات، وبالتالي، دون أي تأهيل مهني حقيقي (٣٧ بالمئة)؛ وقد تطور عدد حملة الشهادات العاطلين عن العمل من ١٥٠٠

شخص عام ١٩٩٥، إلى ٢٦٠٠ عام ١٩٩٨، ثم إلى ٤٠٠٠ في العام ٢٠٠٤. وفي هذا السياق، صادقت الحكومة الموريتانية عام ١٩٩٧ على سياسة وطنية لتشغيل الشباب، وأسندت هذه السياسة إلى المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان، ومحاربة الفقر، وبالدمج.

٣ ـ مساهمة المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج في مجالي الدمج والعمالة

تبدو الأنشطة التي نفذتها المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج في مجال الدمج والعمالة عام ٢٠٠٣، على النحو التالي:

(١) تكوين ودمج ٤٠ من حملة الشهادات في مجال التأمين.

(٢) اكتتاب ٨٢٤ من حملة الشهادات في إطار برنامج محو الأمية ومشروع ترقية الكتاب والمطالعة.

(٣) تدريب ١٠٢ من «الدكاترة» العاطلين عن العمل في مختلف الإدارات العمومية.

(٤) منح قروض صغيرة لصالح ١٤٠ من حملة الشهادات في إطار برنامج التعاون بين المفوضية وبنك «باسم».

(٥) تدريب ١٣٤ من حملة الشهادات في ٦ من مختلف الوزارات.

(٦) اكتتاب ٥٠ من حملة الشهادات لتولي تأطير برامج المفوضية داخل البلاد.

(٧) تكوين ١٠٠ من حملة الشهادات في اللغة الفرنسية لمدة ٩ أشهر، في إطار الشراكة بين المفوضية والتحالف الفرنسي الموريتاني.

هذا بالإضافة إلى مواصلة للجهود في مجال ترقية العمالة، قامت موريتانيا بإدماج مكافحة بطالة الشباب حملة الشهادات ضمن الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، ولهذا الغرض نفذت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر وبالدمج برامج لدمج حملة الشهادات العاطلين عن العمل، الذين قدر عددهم بحوالى ٦٧٠٠ شخص (شهادة تقني سامي: الباكلوريا + ٤ سنوات، إلى غير ذلك من الشهادات العليا). كما مكنت البرامج الخاصة بحملة الشهادات من إدماج حوالى ٢٧٦٣ شخصاً في الحياة الناشطة بتمويل إجمالي بلغ ٨٦٩ مليون أوقية.

٤ ـ الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب

في العام ٢٠٠٥، أنشأت موريتانيا الوكالة الوطنية لترقية وتشغيل الشباب، التي بدأت أول أنشطتها بتكوين ٥٠٠ من حملة الشهادات العاطلين عن العمل، يستفيدون لاحقاً من وظائف أو من قروض لتمويل أنشطة منتجة خاصة بهم.

ويوضح توزيع السكان المشغولين بحسب قطاع النشاط، سيطرة القطاع الريفي (الزراعة والتنمية الحيوانية)، الذي يظل المصدر الأول للعمالة في موريتانيا بواقع ٣٥ بالمئة من إجمالي الوظائف.

الجدول الرقم (٣)
العمالة بحسب قطاعات النشاط في موريتانيا للعام ٢٠٠٥

القطاع	نسبة العاملين فيه (بالمئة)
الزراعة	٢٨
التجارة	٢٥
الإدارة	١٣
الخدمات	٨
التنمية الحيوانية	٧
الأنشطة العامة	٣
النقل	٣
الصيد	٢
الصناعة	٢
قطاعات أخرى	٩

إن معدل النشاط السكاني للذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٥ عاماً، بلغ ٥٩ بالمئة عام ٢٠٠٤، مع وجود فوارق هائلة بين الرجال (٨٢,٢ بالمئة)، والنساء (٣٨,٥ بالمئة).

٥ ـ البطالة في موريتانيا بحسب النوع والجنس والوسط

قُدِّر معدل البطالة العام، كما ذكرنا سالفاً، بـ ٣١,٢ بالمئة عام ٢٠٠٤، مقابل ٢٨,٩ بالمئة عام ٢٠٠٠؛ وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢,٣ نقطة خلال ٤ سنوات، وينطوي معدل البطالة على فوارق بحسب النوع ووسط الإقامة، حيث بلغ خلال الفترة نفسها ٣٣,٩ بالمئة بالنسبة إلى النساء، و٢٥,٧ بالمئة بالنسبة إلى الرجال؛ وهو ما يمثل فرقاً قدره ٨,٢ نقاط، وفي الوسط الحضري يلاحظ أن معدل البطالة ٣٧,٥ بالمئة، أكبر بكثير من نظيره في الوسط الريفي (٢٥ بالمئة).

وفضلا عن ذلك، فإن معدل البطالة يختلف تبعاً للسن، وهكذا يلاحظ أن فئة الشباب (١٥ ـ ٢٩ عاماً) تمثل الفئة الأكثر تضرراً من البطالة بنسبة ٤٣ بالمئة، تلي ذلك الفئة العمرية (٣٠ ـ ٣٩ عاماً) بنسبة ٢٣,٤ بالمئة، وبصرف النظر عن المستوى الدراسي، فإن النساء يبقين أكثر تضرراً من البطالة بالمقارنة مع الرجال.

وقد تم تسجيل أعلى معدلات البطالة في ولايات آدرار (٥٤,٨ بالمئة)، وإنشيري (٤٩ بالمئة)؛ بينما نجد أدنى معدلات البطالة في ولايات الحوض الشرقي (١٢,٥ بالمئة)، والحوض الغربي (٢٦,٥ بالمئة)، والعصابة (٢٧,٢ بالمئة).

الجدول الرقم (٤)
معدلات النشاط بالمقارنة مع معدلات البطالة في ولايات موريتانيا لسنة ٢٠٠٤

الولاية	معدل النشاط (بالمئة)	معدل البطالة (بالمئة)
الحوض الشرقي	٥٥,١	١٢,٥
الحوض الغربي	٥٩,١	٢٦,٥
لعصابة	٨٠	٢٨,٢
كوركول	٦١,٦	٣٠,٦
لبراكنه	٥١,١	٣٣,٤
الترارزة	٥١,٨	٣٠,٦
آدرار	٦٠	٥٤,٨
داخلة انواذيب	٦١,٨	٤١,٢
تكانت	٦٥,٤	٤١,٨
كيدي ماغا	٤٦	٣٦,٩
تيرس زمور	٥٦	٤٩
إنشيري	٦١,٢	٣٤,٢
انواكشوط	٥٨,١	٣٤,٣

الجدول الرقم (٥)
معدلات النشاط بالمقارنة مع معدلات البطالة في موريتانيا
بحسب الوسط لسنة ٢٠٠٤

الأوساط	معدل النشاط (بالمئة)	معدل البطالة (بالمئة)
الوسط الحضري	٥٨,١	٣٤,٣
الوسط الريفي	٦٠,٢	٢٨,٨
مجموع البلاد	**٥٩**	**٣١,٢**

ثالثاً: أزمة البطالة في الوطن العربي

تعد قضية التشغيل أحد أهم التحديات التي تواجه البلدان العربية، ربما بلا استثناء. فدون التشغيل، يرجئ الكثير من المواطنين إشباع حاجاته، والاستجابة لاهتماماته، فضلاً عن فقدان أو هدر فرص تنموية لرأس المال البشري.

ونظراً إلى استمرار البطالة في اقتصاديات الوطن العربي، التي بلغت في بعض الحالات

معدلات مثيرة للقلق، أصبحت معالجة مشكلة البطالة ونقص فرص العمل معالجة فعلية، أمراً لا مناص منه لتحقيق النمو المتناسق لبلدان المنطقة.

١ ـ معدلات البطالة في البلدان العربية

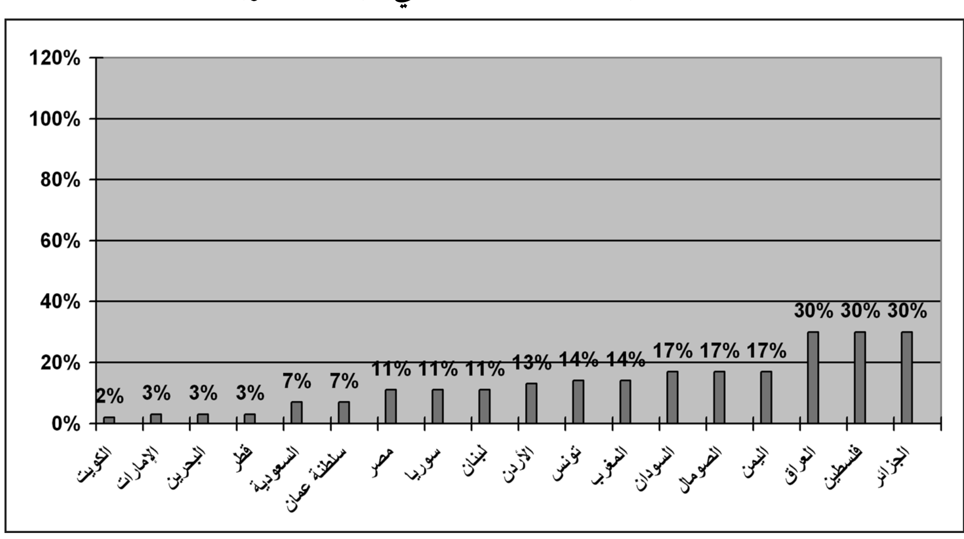
تشير إحصاءات العام ٢٠٠٤ في الوطن العربي، إلى أن هناك ١٢٠ مليون عامل، وأنه رغم توفير فرص عمل هذا العام لحوالى ٣,٤ مليون عامل، فإن معدل البطالة تجاوز ٢٥ بالمئة، منهم ١٢ مليون شاب عربي عاطل عن العمل، في الوقت الذي يعمل في الوطن حوالى ٦ ملايين أجنبي.

وتتركز البطالة في الدول العربية بشكل أساسي في قطاع الشباب، حيث بلغ متوسط معدل بطالة الشباب نحو ٥٣ بالمئة من إجمالي حجم البطالة بالنسبة إلى جميع البلدان العربية، ويوضح الجدول الرقم (٦) معدلات البطالة.

الجدول الرقم (٦)
معدلات البطالة لسنة ٢٠٠٤ في البلدان العربية

البلد	معدل البطالة (بالمئة)
الكويت	٨
الأردن	١٣
الإمارات العربية	٣
تونس	١٤
البحرين	٣
المغرب	١٤
قطر	٣
السودان	١٧
السعودية	٧
الصومال	١٧
سلطنة عمان	٧
اليمن	١٧
مصر	١١
العراق	٣٠+
سورية	١١
فلسطين	٣٠+
لبنان	١١
الجزائر	٣٠+

الشكل الرقم (١)
معدلات البطالة لسنة ٢٠٠٤ في البلدان العربية



وبالرجوع إلى تحليل الجدول الرقم (٦)، والشكل الرقم (١)، نلاحظ أن من بين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وتخلخل نسب البطالة في البلدان العربية، هو عدم إيجاد سياسة موحدة للتشغيل. فمثلاً، بدأت الجزائر معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب منذ ١٩٨٩، وأنشأت للشباب لجاناً تمكنهم من إيجاد فرص العمل، إلا أنها لم تنجح بعد، ونحن في عام ٢٠٠٧، وما زالت نسبة البطالة تصل فيها إلى ٤٥ بالمئة، بينما بدأت تونس برامج لتشغيل الشباب منذ ١٩٨١، ومع أن تجربتها نضجت بإصدار قانون ينظم عقوداً تربط بين العامل والمؤسسات في سنة ١٩٩٣ والمعروف بالبرامج الثلاثية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق استوعب قرابة ٣٥٠٠ شاب، إلا أن تجربتها لم تنجح بعد في إيقاف تنامي معدلات البطالة.

وعلى سبيل المثال، يقدر عدد العاملين في القطاع الحكومي في مصر بحوالى ٥,٥ مليون، أما في تركيا، فالعدد نصف مليون فقط، وذلك رغم الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بإدماج العمال.

وتعتبر دول الخليج أكبر الدول العربية وضعاً لمخططات طموحة لمعالجة تلك المشكلة، فقد عملت على إعادة تنظيم توظيف المواطنين، ووضع إجراءات لتجهيز القطاع الخاص لتشغيل المواطنين، بدلاً من العمالة الأجنبية التي تقدر بـ ٩ ملايين عامل.

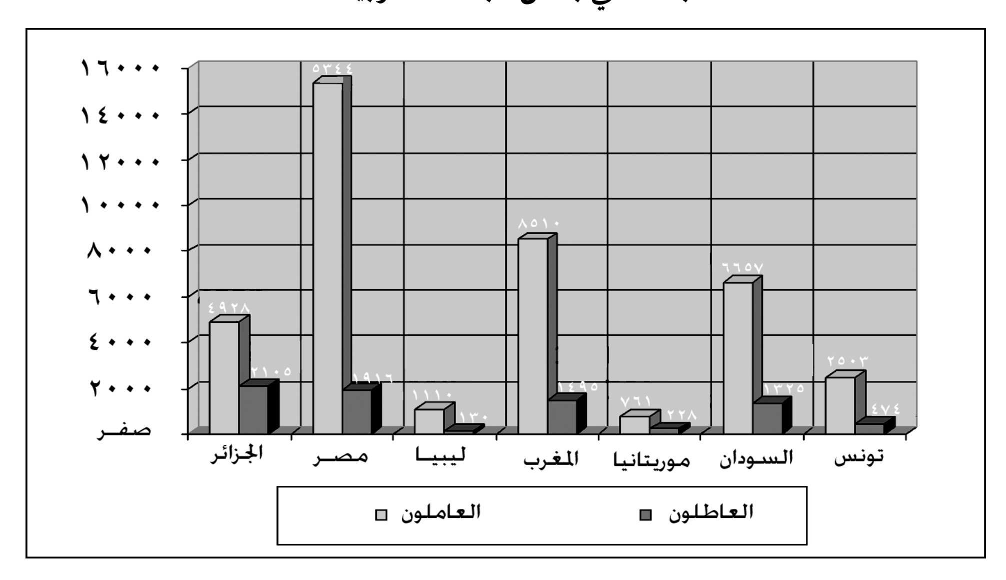
أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العقد الأخير، وبالتحديد في نهاية التسعينيات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، دراسة يوضح نتائجَها الجدولُ الرقم (٧)، والشكل الرقم (٢).

الجدول الرقم (٧)
معدلات البطالة في بعض البلدان العربية لسنة ٢٠٠١(*)

البلد	العاملون	العاطلون	معدل العمالة	معدل البطالة
الجزائر	٤٩٢٨	٢١٠٥	٧٠,١	٢٩,٩
مصر	١٥٣٤٤	١٩١٦	٨٨,٩	١١,١
ليبيا	١١١٠	١٣٠	٨٨,٩	١٠,٥
المغرب	٨٥١٠	١٤٩٦	٨٥	١٥
موريتانيا	٧٦١	٢٢٨	٧٦,٩	٢٣,١
السودان	٦٦٥٧	١٣٢٥	٨٣,٤	١٦,٦
تونس	٢٥٠٣	٤٧٤	٨٤,١	١٥,٩

(*) السكان الناشطون هم ما جاء في العمودين الأول والثاني في الجدول.

الشكل الرقم (٢)
معدلات البطالة في بعض البلدان العربية لسنة ٢٠٠١



٢ ـ البطالة بين الشباب العربي

تفاوتت نسبة الشباب الناشطين اقتصادياً، أي فئة العمر (٢٠ ـ ٢٤ عاماً) بين الذكور والإناث، فإذ تتراوح هذه النسب لدى الذكور بين ٢٤ بالمئة في السودان، و٣٦ بالمئة في الإمارات، وبين ٧٨ بالمئة في مصر، و٨٧ بالمئة في الصومال؛ تنخفض لدى الناشطات

اقتصادياً إلى ٢١ بالمئة في مصر، و٢٢ بالمئة في عُمان، و٣٠ بالمئة في العربية السعودية واليمن، و٣٥ بالمئة في سورية والسودان، و٣٦ بالمئة في الإمارات، وتتراوح النسب في البلدان العربية بين أقل من ٤٠ بالمئة، إلى أقل من ٦٥ بالمئة.

لعل أول ما يواجهنا بشأن معدلات البطالة في بلدان إقليم شمال أفريقيا والشرق الأوسط، أنه أعلى أقاليم العالم قاطبة من حيث متوسط معدل البطالة الذي يبلغ ١٢,٢ بالمئة بحسب مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٤، وهو معدل يمثل أربعة أضعاف معدل البطالة في بعض مناطق شرق آسيا (٣,٢ بالمئة)، وحوالى ثلاثة أضعاف معدل البطالة في جنوب آسيا (٤,٨ بالمئة).

أما عن البطالة بين الشباب العربي، فهي الأعلى بين شباب كل أقاليم العالم (٢٥,٦ بالمئة)، وأكثر من ثلاثة أضعاف بقليل من دول شرق آسيا، وقرابة الضعف في الدول الصناعية، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (١٣,٤ بالمئة و١٣,٩ بالمئة على التوالي)، وأكبر من أفريقيا جنوب الصحراء (٢١ بالمئة) بحوالي ٤,٦ بالمئة. وبالنظر إلى تفاوت هذه النسب في البلدان العربية بحسب سنة ٢٠٠٠، نلاحظ أنها بين ١٨,٩ بالمئة في اليمن، و٢٠,٧ بالمئة في البحرين، و٢١,١ بالمئة في الأردن، و٢١,٦ بالمئة في لبنان، و٢٣,٥ بالمئة في سورية، و٢٥,٨ بالمئة في مصر، و٢٥,٩ بالمئة في السعودية، و٨,٨ بالمئة في قطر، و٢٨,٢ بالمئة في مصر والمغرب، و٣٨,٧ بالمئة في الجزائر.

الجدول الرقم (٨)
التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً بحسب النوع وفئات العجز في بعض البلدان العربية لعام ٢٠٠٠

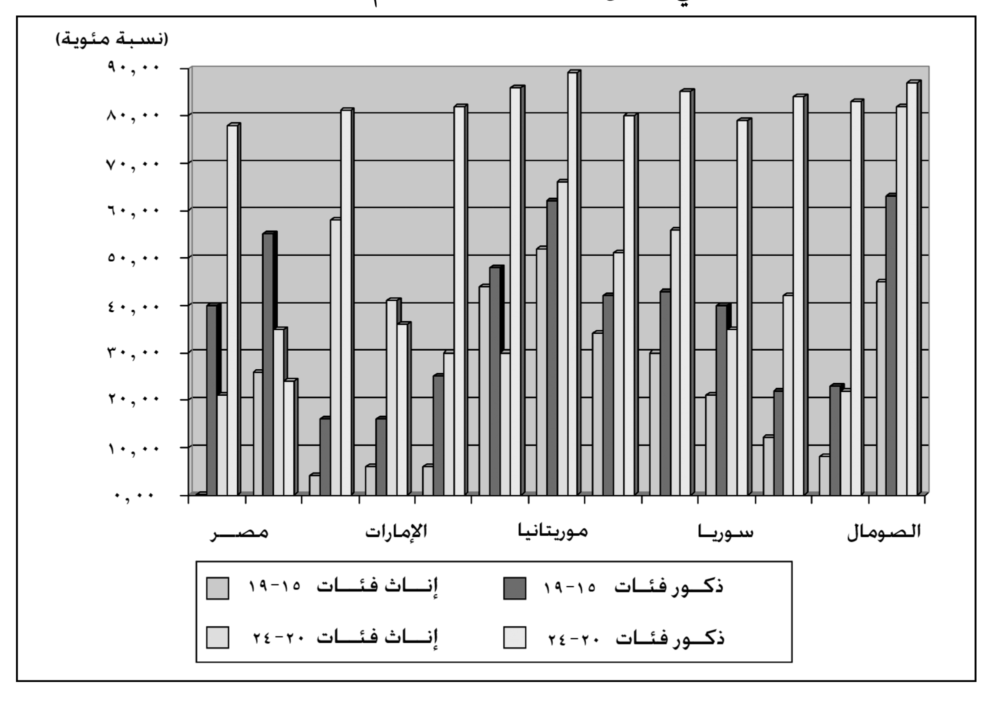
البلـد	النوع	فئات العمر ١٥ ـ ١٩ (نسبة مئوية)	فئات العمر ٢٠ ـ ٢٤ (نسبة مئوية)
مصر	ذكر	٤٠	٧٨
	إناث	--	٢١،٢
السودان	ذكور	٥٥	٢٤
	إناث	٢٦	٣٥
الكويت	ذكور	١٦	٨١
	إناث	٤	٥٨
الإمارات	ذكور	١٦	٣٦
	إناث	٦	٤١
السعودية	ذكور	٢٥	٨٢
	إناث	٦	٣٠

يتبـــع

تابـــع

اليمن	ذكور	٤٨	٨٦
	إناث	٤٤	٣٠
المغرب	ذكور	٤٢	٨٠
	إناث	٣٤	٥١
تونس	ذكور	٤٣	٨٥
	إناث	٣٠	٥٦
سورية	ذكور	٤٠	٧٩
	إناث	٢١	٣٥
قطر	ذكور	٢٢	٨٤
	إناث	١٢	٤٢
عمان	ذكور	٢٣	٨٣

الشكل الرقم (٣)
التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً بحسب النوع وفئات العجز في بعض البلدان العربية لعام ٢٠٠٠



خاتمة

• النتائج

لمواجهة خطورة البطالة وانعكاساتها على الأوضاع العربية، اتخذت حكومات مجموعة الدول العربية، ومن ضمنها موريتانيا، منذ الثمانينيات إلى يومنا هذا، بعض الإجراءات الرامية إلى إيجاد فرص عمل وتشجيع العمالة وإيجاد المداخل.

وقد أصبح اليوم من الثابت لدى الحكومات العربية، أن إيجاد وظائف مدرة لمداخيل مجزية هو أفضل طريقة لمكافحة الفقر، من خلال خلق أنماط وجود تندرج ضمن منظور التنمية البشرية المستدامة، والاقتصاد الوطني والدولي. لذا، فإن النفاذ إلى وظائف لائقة هو الوسيلة الوحيدة في المدى الطويل، لضمان تحسين ظروف المعيشة، لا سيما بالنسبة إلى السكان الفقراء في هذه الدول.

وممّا يؤكد ذلك، وأنا أكتب هذا البحث وأتفرج على قناة الجزيرة، كان الشغل الشاغل للخليجيين هو إرسال رسالة إلى قادتهم في القمة المنعقدة في الدوحة، من أجل إيجاد وظائف تتماشى مع مواطنيهم. وكان ضيف الحلقة مسؤولاً بحرينياً مكلفاً بالشغل، وأعطى رقماً خيالياً عن عدد العاطلين في البحرين حيث قال إنه يصل إلى ٦٥٠٠ عاطل، من ضمنهم ١٤٠٠ من الرجال. وفي المقابل، هناك أفواج من العمال الآسيويين المهاجرين إلى المنطقة.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن أزمة مشكلة البطالة في الوطن العربي ما زالت تطرح نفسها بإلحاح، كعائق أمام التقدم والتطوير.

وفي موريتانيا، ساهمت التحولات الناتجة من الجفاف وما لازمه من تصحر، في خفض، وحتى اختفاء العديد من الأنشطة التي تقدم وظائف، وبالتالي وسائل البقاء لسكان الريف الناشطين، رغم توفر سياسة وطنية للتشغيل تتمثل أهدافها في:

- إثراء النمو بخلق الوظائف.
- دعم القطاع الخاص بوصفه مصدراً لإيجاد الوظائف.
- الحد من نقص الاستخدام في الوسط الريفي.
- تسهيل نفاذ الشباب حملة الشهادات والمجموعات غير المحظية إلى العمالة.

ومع ذلك، فقد تقلصت إمكانيات إيجاد الوظائف، بشكل أدى إلى ارتفاع سريع في معدل البطالة، وفي أعداد الباحثين عن العمل، بمؤهل أو دون مؤهل.

وترتبط عوائق ترقية قطاع العمالة في موريتانيا بالنمو الديمغرافي، وبالتحول الذي انتقل من نمط حياة الريف إلى نمط حياة الحضر أساساً، وقد رافق هذا التطور طلب شديد على العمالة في المدن، خصوصاً انواكشوط، وانواذيب، وازويرات.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى البطالة في الوطن العربي ـ كما لاحظنا من خلال هذا المقال ـ إخفاق خطط التنمية الاقتصادية فيها، وغياب التخطيط الاقتصادي المنهجي، وعدم تطابق برامج التعليم في معظم البلدان العربية، وتطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى ترشيح أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام، وبإخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي.

● التوصيات

ـ على كل البلدان العربية أن تعطي عناية خاصة للعاطلين عن العمل من شبابها.

ـ أن تكون هناك اتفاقية بين البلدان العربية في ما يتعلق بجذب العمالة إلى البلدان العربية من داخلها على حساب العمالة الأجنبية.

ـ الحد من تزايد البطالة، خصوصاً بين المتعلمين في الوطن العربي، وكذلك الحد من عمالة الأطفال.

ـ الإكثار من البحوث والدراسات المتعلقة بحل أزمة البطالة في الوطن العربي.

ـ إعادة النظر في شروط العمل ومدى ملاءمة الفرصة مع قدرات العاطلين وخبراتهم العلمية والمعرفية.

ـ تحديث بيئة العمل أو التشغيل في معظم البلدان العربية من حيث المكان والتقنية، وعلاقات العمل وفرص الحراك الصاعد مهنياً وإدارياً ومادياً.

ـ على العاطلين في البلدان العربية أن يعيدوا الهيبة إلى أنواع العمل المختلفة، ولا يطرحوا العوائق المادية والأدبية والتقييم الاجتماعي للعمل كحد فاصل يزيدون به من معدلات البطالة.

ـ الحد من اتساع وتشعب القطاع غير الرسمي نظراً إلى ما يترتب على العاملين (نوع من الإحباط والاستلاب).

ـ طرح سياسات للتشغيل في البلدان العربية تراعي الفجوة في فرص العمل والتشغيل الفعلي بين النساء والرجال عامة.

ـ إيجاد سياسة عربية موحدة لإعادة المهاجرين من العرب خارج أوطانهم بسبب البحث عن العمل، خاصة المتعلمين، وخصوصاً إذا علمنا أن رأس المال البشري، كما أكدته العولمة، هو أساس التنمية.

المراجع

١ ـ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وحدة البحوث والدراسات السكانية، برامج الأمم المتحدة الإنمائي، «العولمة والشغل،» القاهرة، شباط/ فبراير ٢٠٠١.

٢ ـ المكتب الوطني للإحصاء بموريتانيا، نشرات ١٩٨٨ و٢٠٠٠ وتقديرات السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

٣ ـ الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بموريتانيا أرقام وبنايات عامة، نشرة ٢٠٠٤.

٤ ـ جامعة انواكشوط بحوث سنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ حول «ظاهرة انتشار البطالة في موريتانيا».

٥ ـ المفوضية المكلفة بالفقر وبالدمج، تقرير سنوي حول العمالة في موريتانيا نشرة ١٩٩٨.

٦ ـ محمد عبد الرحيم بن حمادي، «الشباب والصحة الإنجابية في موريتانيا: الإنجازات والتحديات ومقترحات التطوير،» ورقة قدمت إلى: ورشة عمل تطوير دليل السياسات المعنية بتمكين الشباب العربي ببلدان المغرب العربي الحمامات ـ تونس، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٧ ـ جامعة الدول العربية، القطاع الاجتماعي، إدارة السياسات السكانية والهجرة، **مشروع دليل السياسات المعنية بتمكين الشباب العربي**.

٨ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٢.

٩ ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان، **نشرات عن السكان في الدول العربية** لسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٤.

١٠ ـ السيد إبراهيم قويدر، المدير العام لمنظمة العمل العربية، **تقرير سنة ٢٠٠٤** عن البطالة في الوطن العربي ■